



«المجتمع العلمي العربي قادر على العطاء والنجاحات العلمية، كما أن الاختراعات العربية في ازدياد، حيث أصبحت العقول العربية قريبة من المساهمة في اقتصاديات المعرفة».

عبدالله عبدالعزيز النجار
رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا

«العالم كله يتجه إلى اقتصاد المعرفة، وكل ما يحدث في معالم وورش الجامعات لابد أن ينتقل إلى المصانع، خاصة أن مصر لديها العنصر البشري من علماء وباحثين ولا ينقصها شيء».

السيد عبدالخالق
وزير التعليم العالي المصري

«دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل على التحول إلى اقتصاد المعرفة، وهي لذلك تضع التعليم في سلم أولوياتها كونه يشكل العامل الأساسي في هذا التحول».

الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان
وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الإماراتي

تقرير المعرفة العربي: توطين المعرفة عربيا رهان قابل للتحقق

● الثروات المالية والشبابية رافعة للتنمية وميزة تنافسية هامة ● تواضع الأداء العربي لا ينفي إمكانية ردم الفجوة المعرفية



ضرورة نقل المعرفة وتوطينها كمدخل للتنمية في الوطن العربي والتعويل على الشباب وتهيئته لإتمام هذه المهمة، رغم ارتفاع سقف التحديات ووجود العديد من المعوقات والعراقيل التي تحول دون ذلك، كانت من بين أبرز النقاط التي كشفت عنها نتائج تقرير "المعرفة العربي" لعام 2014 الذي يعده سنويا المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وحمل هذا العام عنوان "الشباب وتوطين المعرفة"، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها عربيا.

دول العالم من جهة أخرى؛ فمن أصل 148 دولة أدرجت ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتبين أن دول الخليج، احتلت مراتب متقدمة نسبياً تعكس تقدمها الاقتصادي من جهة وتقدمها على محاور المعرفة من جهة ثانية.

امتلاك الشباب العربي لمعارف العولمة ومهاراتها الطريق الأمثل لتحقيق أهداف دمجها في سيرورة نقل المعرفة وتوطينها

يفيد مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 بوجود فجوة حادة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة ويتجلى ذلك بالخصوص في قيمة وترتيب وتطور مؤشرات "الابتكار العالمي" بالمنطقة العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كما يبين المؤشر التفاوت في الأداء في بعض مؤشرات المعرفة عبر البلدان العربية لفائدة بلدان الخليج ذات الاقتصاد النقطي.

وبناء عليه، فإن الدور الرئيس الذي يمكن أن يضطلع به الشباب العربي في سبيل تقليص الهوة بين مجتمعاتهم والمجتمعات المتقدمة معرفياً، كان أساس الرؤية المقترحة بهدف صياغة منظومة التحرك المطلوبة لإدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة بالمنطقة العربية التي عرضها التقرير. ووفق تلك الرؤية، تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات المهمة مفادها أن التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، يواجهان تحديات كبيرة أهمها التعامل مع "الفجوة المعرفية" وثانيها "الطفرة الشبابية" وما تنطوي عليه من أبعاد تتعلق بفرص العمل والبطالة وبناء القدرات. أما التحدي الثالث فهو إصلاح "البيئات التمكينية الداعمة" بما تشمله من نظم التعليم والتدريب، وبما في ذلك الحريات بمفهومها الأوسع والنظم والقوانين الناظمة والحامية لعمليات الإدماج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل المعرفة وتوطينها. وعلى الرغم من الإنجازات الحاصلة في بعض الدول، فإن الفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية بشكل عام، تتسم بغياب المحرك الرئيس الذي يسمح بالولوج إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة لإحداث تنمية حقيقية.

التحديات وسبل التجاوز

تتنوع تحديات البيئات الحاضرة سواء في نوعها أو حجمها أو حدتها بين دولة عربية وأخرى، على أن السمة العامة هذه لتحديات تتمثل بشكل عام في ضعف مؤسسات بناء رأس المال البشري (بالأساس فئة الشباب) وعلى رأسها مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، وتضخم القطاع العام الحكومي في التشغيل غير المنتج الهادر لطاقات الشباب، ناهيك عن قدرات الدولة المستندة على التوجهات الريعية المتبناة

إهتمام الإمارات بالابتكار والعلوم بيئها لتتال مراتب متقدمة وتكون مثالا يحتذى لباقي بلدان المنطقة

إلى الهدف الأسمى وهو بناء مجتمعات واقتصادات المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في أرجاء المنطقة العربية.

ويتطلب الإبحار في بحار المعرفة سفينة تمتلك بنية قوية وقاعدة متينة ومحركات تعمل بانتظام وسراعاً يقودها إلى شواطئ التقدم والنهضة. وهو تشبيه مجازي يصور مسيرة المجتمعات العربية في غمرة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية؛ أما بنية السفينة، فهي البيئات التمكينية القوية الحاضنة والداعمة لكل مفردات النهضة التي تتطلع إليها الدول العربية.

أما قاعدة السفينة فتمثل منظومة البنى والعمليات والمؤسسات الأساسية لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها، والتي يرتكز عليها شراع يمثلها الشباب، وهم أيضاً بمثابة الريان في هذا التصور المجازي، أما محركات السفينة فهي الآليات التي تمكن الشباب من المهارات والمعارف والقدرات المؤهلة في هذه السيرة المعرفية.

ومن ثمة فإن سفينة المجتمعات العربية تمتلك ميزات تنافسية بفضل سواعد أبنائها الشباب وهي قادرة على الإبحار ومجابهة ومواجهة التحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشق البحار بفضل المعرفة والإمكانات وتوجه برؤى وسياسات واستراتيجيات سليمة وبنائة في مسارها بفضل ما يمتلكه أبنائها الشباب من قدرات ومهارات.

سفينة قوية بجسمها وشراعتها، وقاعدتها من نظم العلم والمعرفة والبحث والتطوير تحقق الرخاء للإنسان في المنطقة العربية على مرتكزات المعرفة وأسس العدالة الاجتماعية.

وبذلك تعدّ الرؤية النقدية الإيجابية المتبنية في تقرير المعرفة العربي الثالث، دعوة ملحة إلى اغتنام الفرصة السانحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي بوصفها رافعة للتنمية، مع التركيز على قطاع الشباب والأجيال الناشئة.

وما زالت الفرصة قائمة وقوية لإعداد الشباب وتكوينه ودمجه دمجاً فاعلاً في توطين المعرفة، والمساهمة في بناء التقدم. فالمعرفة هي الرافعة في بناء مجتمع جديد يسهم بفاعلية في حركة تقدم العالم في إطار العولمة الجديدة.

الاجتماعية والسياسية التي تمكن الشباب من توسيع فرص اختياراته واندماجه في الاقتصاد التنافسي العالمي، خاصة أن ذلك سيؤدي إلى استكمال مشروع النهضة الذي من دونه سيكون من الصعب بناء مجتمع المعرفة، وإنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة لتحقيق هذا الهدف.

فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة

تمر المنطقة العربية حالياً بمنعطف تاريخي تتمتع فيه بالثروة الشبابية إلى جانب الثروة المالية، وهو منعطف يتميز أيضاً بتصاعد الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يعيشها العالم المتقدم، والمتاحة بحكم الطبيعة العولمية للمعرفة والتي يمكن الوصول إليها إن توفرت الإرادة السياسية والمجتمعية الحقيقية، وبحكم طبيعة الواقع الليبرالي السائد في العالم على الرغم من وجود العديد من العوائق والمكبات.

ويعني توفر ثلثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثورة المعرفية العالمية، أن فرصة العالم العربي لإحداث انطلاقة متاحة، لا بل مطلوبة وبقوة، وهي فرصة لتنتقل فيها دول المنطقة من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصادات المعرفة ومن طفرة شبابية إلى كثر ديموغرافي يستثمر في الشباب الفاعل اقتصادياً واجتماعياً بما يمتلكه من تجهيزات وفعاليات معرفية مبنية على أسس المعرفة والمهارة والقيم، لبناء إنسان عربي جديد في عالم جديد، ينعم بالحرية والعزة والرفاهية.

ويعتمد أيّ تحرك مستقبلي نحو تحقيق الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها على توفر عناصر رئيسة أربعة؛

- أولاً: تعزيز نظم تمكين الشباب العربي.
- ثانياً: تقوية نظم توطين المعرفة بما في ذلك عمليات نقلها وإنتاجها وكذلك توظيفها بشكل ناجع لتعزيز التنمية الإنسانية.
- ثالثاً: توفير البيئات الحاضنة والداعمة لكل من العنصرين السابقين.
- رابعاً: توفير الآليات المطلوبة على أرض الواقع لتحقيق التفاعل الإيجابي بين النظم الثلاثة السابقة للتحرك الفاعل والمؤثر من جانب الشباب العربي لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها، وصولاً

دول المنطقة العربية مطالبة بإحداث تنمية ثقافية مستنيرة تدعم الحدائق وطرق التفكير العلمي والنقد والإبداع

51.8 مليون أمي في سن 15 عاما فما فوق في العالم العربي خلال سنة 2012، وفق اليونسكو

في معظم الدول العربية، وما يرافق ذلك من تأثير سلبي مضاعف على عمليات التنمية، وضعف القطاع الخاص الذي ينعكس بدوره على ضعف الصناعات التحويلية، وضعف قطاع ريادة الأعمال، وبطالة الشباب وهجرته أو نزيف العقول العربية، وأخيراً فجوة الحريات بمفهومها الأوسع المشتمل على ضعف المساءلة والشفافية وضعف حوكمة المؤسسات. هذه التحديات تفرض على الدول العربية أن تتعامل مع مرتكزات المعرفة جميعها، وهو ما يوفر ويخلق فرص العمل والاندماج الفاعل للشباب.

وتلعب الإصلاحات الضرورية لمؤسسات الإنتاج وبناء السياسات وتنمية الثقافة، دوراً كبيراً ككيئات تمكينية حاضرة لكل هذه المتغيرات.

وقد أبرزت الثورة المعرفية التي يعيشها العالم اليوم أهمية ريادة المعرفة والشباب والتنمية والعولمة، وكشفت كذلك عن أهمية توطين المعرفة واستخدامها ودمج الشباب لضمان الفاعلية الإيجابية لعلاقات الارتباط بين أطراف هذه الرباعية، وهو ما يتطلب اعتماد سياسات وصياغة استراتيجيات إدارة المعرفة وإدارة المؤسسات، وتأسيس نظم الحكم الرشيد والعدل الاجتماعي، إذ أن النجاح في بناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، يكمن في مدى قدرة الدول الساعية إلى تحقيق هذا الهدف على بناء تنظيمات والبيئات وشبكات لاستدامة نشر المعرفة المضمرة والصريحة، وبناء الشبكات وتقديم نماذج اقتصادية متقدمة.

ولا شك أن ثمة ضرورة أمام كل دول المنطقة العربية لإحداث التنمية الثقافية المستنيرة الداعمة للحدائق وطرق التفكير العلمي والنقد والإبداع، وكذلك بناء القواعد

عمان - شهدت العاصمة الأردنية عمان، أول أمس الإثنين، الإعلان عن نتائج تقرير المعرفة العربي لعام 2014 الذي أظهرت نتائجه أن من أهم التحديات التي تواجه نقل وتوطين المعرفة في الوطن العربي، هو عملية استنزاف العقول العربية وهجرة الشباب من المنطقة العربية، التي تعتبر من أكثر المناطق تضرراً في ما يتعلق بخسارة وفقدان الكفاءات والمهارات الجامعية والعلمية. وجاءت النتائج لتظهر أن أهم التحديات المطروحة تتلخص في توطين المعرفة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي وتضخم القطاع العام الحكومي، وضعف القطاع الخاص وبطالة الشباب وهجرتهم، وإغفال الإصلاح والدعم للغة العربية.

ولفتت نتائج التقرير إلى أن عدد الأميين في المنطقة العربية بلغ سنة 2012 نحو 51.8 مليون أمي عن سن 15 عاماً فما فوق، كان النصيب الأوفر من هؤلاء في صفوف النساء، حيث بلغت نسبة المرأة من عدد الأميين 66 بالمائة، وفق أحدث البيانات الصادرة عن منظمة اليونسكو.

فجوة معرفية متعددة المظاهر

فيما تسعى دول المنطقة العربية إلى الولوج لمجتمع المعرفة، فإن الواقع والمؤشرات ذات العلاقة يدعوان إلى المزيد من القلق، وتبين مؤشرات المعرفة واقتصادها التي يعدها البنك الدولي، تواضع التطور في الأداء العربي واستمرار حدة الفجوة بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى في مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته الدول العربية في بعض مؤشرات المعرفة، فإن مؤشر اقتصاد المعرفة للمنطقة العربية للعام 2012 (الذي احتسب من قبل فريق التقرير بناء على بيانات البنك الدولي وشمل 17 دولة عربية)، يقل كثيراً عن مؤشر اقتصاد المعرفة لدول العالم.

وتبين مجال البيانات المتوفرة أن تقدم المنطقة العربية نحو اقتصادات المعرفة وطمس الفجوة المعرفية ما زال ضعيفاً، خصوصاً إذا قورن بزيادة المتطلبات التنموية الناجمة عن تغييرات بنوية، بما في ذلك تزايد السكان وتغير أنماط المعيشة وتضخم الكتلة الشبابية وما يرافق ذلك من متطلبات وتحديات وطموحات.

ويعكس ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013 - 2014، الأوضاع التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها، وإلى حد كبير، الأوضاع المعرفية لما تنقسم به من فجوات وتباينات، سواء فيما بينها من جهة أو بينها وبين سائر

مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 يفيد بوجود فجوة حادة بين مؤشرات المنطقة العربية والدول الأخرى

تطور مؤشرات الابتكار العالمي في البلدان العربية 2012 - 2014

